

دور الفساد متعدد الجنسيات في إشعال التوتر والتصاعد باليمن



د. طاهر محمد الهاتف

دور الفساد متعدد الجنسيات في إشعال التوتر والتصاعد بالمجتمعات العربية اليمن نموذجا للدراسة

لقد وصل الصراع باليمن درجة تهدد بتقسيمه لعدة دول غير مستقرة داخليا، ومتصارعة فيما بينها مستقبلا. ما بين نزاعات مذهبية وعرقية وجغرافية وسياسية؛ حيث كان هناك العديد من المؤثرات التي أسهمت في ذلك التوسع، إلا أن أحدها كان له دور جوهري في توسعها وتطورها إلى صراعات مسلحة، ولا يتجرأ الكثير من الباحثين دراسته والخوض فيه. إنَّه الفساد متعدد الجنسيات.

يعتقد الكثيرون أن تأثير الفساد على الشعوب والدول هو تأثير اقتصادي بدرجة رئيسية، وتأثيرات سياسية ثانوية! ولا يدركون أن الفساد يمكن أن يكون له تأثيراً مجتمعياً خطيراً، وأنه يمكن أن يشكل تهديداً لاستقرار المجتمع وللتعايش السلمي بين فئاته المختلفة.

فهل يمكن أن يكون الفساد متعدد الجنسيات والفساد عابر الحدود لاعبا قويا في إثارة النزعات وإشعال التوتر باليمن؟

من خلال هذه الدراسة سنكشف حقيقة الدور الذي لعبه الفساد متعدد الجنسيات في اليمن كنموذج بالمنطقة العربية، وما يشكله من خطورة حالية ومستقبلية على تلاحم المجتمع، واستقرار اليمن والمنطقة. وكيف يمكن الحد منه مستقبلا؟

تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن تورط جميع أطراف الصراع والحركات الشعبية في اليمن بوحل الفساد متعدد الجنسيات، وبالتالي سعيها للتستر على هذا النوع من الفساد، والسياسات التي اتبعا النظام في اليمن والتي أدت لتأجيج الصراعات والفتن، نتيجة تفشي هذا النوع من الفساد.

ولكون الدراسة تطرح الفساد من زاوية واقعية؛ مستدلاً بقضايا حدثت فعلا ولا يزال بعضها مستمرا، فإن المنهج التاريخي هو المنهج العلمي المستخدم للدراسة. بالاعتماد على أداتين رئيسيتين: الأولى هي المقابلات بدرجة رئيسية، ولقاءات سابقة مع شخصيات رسمية وأكاديمية وإجتماعية معنية بشكل مباشر بموضوع الدراسة، والملاحظات والتحليل على كافة المعلومات المتوفرة، يستعين الباحث خلالها بخبرته الخاصة في مجال مكافحة الفساد.

ولقد توصلت الدراسة إلى حقيقة الدور الذي لعبه الفساد متعدد الجنسيات في إثارة النزاعات وخلق التوتر في اليمن، والخروج بتوصيات لرسم سياسات حكومية فاعلة تقوم على مخرجات الحوار الوطني بدرجة رئيسية كمرجعية لها.

قسم الباحث الدراسة إلى أربع محاور رئيسية:

أولاً: ماهية الفساد متعدد الجنسيات وعابر الحدود، والتصديعات باليمن التي يؤثر فيها.

ثانياً: أهم قضايا الفساد متعدد الجنسيات، والتي كان لها دور في إشعال التوتر والصراعات باليمن.

ثالثاً: المساعي والجهود المحلية والدولية للحد من الفساد متعدد الجنسيات.

رابعاً: النتائج والتوصيات التي تقدمها الدراسة.



أولاً

ماهية الفساد متعدد الجنسيات وعابر الحدود،

والتصدعات باليمن التي يؤثر فيها

في العام ٢٠٠٤ أصدر الأمريكي جون بيركنز مذكراته الشخصية في كتابٍ أحدث ضجة في العالم، وترجم إلى ثلاثين لغة، وبيع منه ملايين النسخ^(١)، الكتاب الذي حمل إسم " الإغتيال الإقتصادي للأمم - إقرارات قاتل اقتصادي ". يصف فيه وظيفته في شركة مين الأمريكية عابرة القارات كقاتل إقتصادي كما أورده بيركنز (٢٠٠٤) ومهمتهم تتلخص في نهب ثروات دول العالم الثالث لصالح كبار الشركات الأمريكية الكوربرقراطية والبنك الدولي؛ باستخدام أدوات الفساد المتعددة كالرشاوي والتقارير المالية المحتالة والإبتزاز^(٢)، وإحدى أهم أدواتهم: إشعال الصراعات وخلق التوتر في الدول المستهدفة

وكانت البداية في إيران في خمسينات القرن الماضي، عندما قام ضابط الاستخبارات الأمريكية "كيرمت روزفلت" عام ١٩٥١ بالقضاء على رئيس الوزراء الإيراني المنتخب ديمقراطياً محمد مصدق؛ من خلال إثارة ودعم الفوضى والمظاهرات وأعمال الشغب، وتنصيب الشاه محمد رضا بهلوي، إمبراطوراً مستبداً على إيران، لسبب واحد؛ هو أن مصدق أمم نفط إيران، واضعاً حداً لنهبه من قبل الإمبرياليين الغربيين.

ولم تسلم المنطقة العربية من مخططات القتل الإقتصادي؛ كالسعودية والعراق حسب ما ورد بالمذكرات^(٣). لقد كشف الكتاب بوضوح الدور الذي يلعبه الفساد المتعدد الجنسيات في رسم خطوط التصدع، وخلق بؤر التوتر والصراعات بالدول النامية، والسياسات التي تديرها الدول العظمى خلف الكواليس لنهب ثروات الدول النامية مع زرع الفتن المتعددة لإغراقها بالحروب الأهلية، وهو ما يسهل لها استمرار نهب موارد الدول الفقيرة دون أي معارضة أو محاسبة.

لم تكن الولايات المتحدة وحدها من انتهج هذه السياسة، فالكثير من الدول متورطة في هذا الوحل، ولعل شركة توتال الفرنسية مثال آخر؛ فالنزاعات التي حدثت بمناطق استخراج النفط في نيجيريا كان لتوتال يدٌ طولاً في تأجيلها وتمويلها. وهنا في اليمن - محل الدراسة - فقد عاثت توتال فساداً^{(٤)(٥)}.

- ١ - قناة روسيا اليوم، الرشد، خالد، (٢٠١٣/٣/١٥)، رحلة في الذاكرة، إقرارات القاتل الإقتصادي جون بيركنز، مقابلة تلفزيونية، ج ١، <https://www.youtube.com/watch?v=mDRuoc6MSZA>، تاريخ الولوج: ٨ أغسطس ٢٠١٧ م.
- ٢ - بيركنز، جون، (٢٠١٢). الإغتيال الإقتصادي للأمم - إقرارات قاتل إقتصادي، الطبعة العربية الأولى، (ترجمة مصطفى الطنطاوي وعاطف معتمد). (تقديم شريف دلاور) القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ص ١٩ (٢٠٠٤).
- ٣ - لمزيد من الإطلاع: نفس المرجع السابق
- ٤ - لمزيد من الإطلاع: الهاتف، طاهر محمد، (٢٠١٣). حماية الموارد الإقتصادية وتحديات التنمية المستدامة - إتفاقية بيع الغاز اليمني المسال حالة دراسية. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تدشين حملة الضغط المجتمعي بشأن إتفاقيات بيع الغاز اليمني المسال، مركز منارات للدراسات التاريخية وإستراتيجيات المستقبل، صنعاء، ١٧ سبتمبر، ٢٠١٣ م.
- ٥ - قرار إتهام بالقضية رقم (٢٢٧) لعام ٢٠١٦، وثيقة صادرة برقم (١٥١) وتاريخ (٢٦ ديسمبر ٢٠١٦)، اليمن، النيابة العامة، نيابة استئناف الأموال العامة الثانية

وخلال العقود الثلاثة الماضية شهدت اليمن دخول الكثير من الشركات الأجنبية والمنظمات الدولية. مارست خلالها أنشطة اقتصادية وتنموية مشبوهة، وحقت أرباحاً مهولةً من خلال إبرام عقود يشوبها الفساد، إضافة للرشاوى والدعم التي تقدمها دول أجنبية لقوى محلية لتمويل النزاعات؛ ما أوصل اليمن للوضع الراهن والذي يهدد بتقسيمه.

لماذا تناولت الدراسة الفساد متعدد الجنسيات بالذات كلاعب في إثارة التوتر والصراعات دون أنواع الفساد الأخرى؟:

للفساد أنواع متعددة، ولكن تأثيرها في المجتمع يختلف وفقاً لمرتبتها والهدف منها، إلا أن الفساد متعدد الجنسيات خطره على الاستقرار الداخلي في المجتمعات هو الأقوى؛ فاستقرار المجتمع وقيام أنظمة حكم رشيدة وشفافة يشكل تهديداً للأطراف الأجنبية المتورطة في جرائم الفساد، تلك الأطراف الأجنبية لن يهتمها مصلحة المجتمعات المحلية النامية وازدهارها، بل العكس تماماً، فهي تنتهج سياسات الإفساد العام، فتسعى بكافة الطرق لإفساد السلطات والمؤسسات العامة وإشغال المجتمعات النامية بالنزاعات الداخلية والحروب الأهلية من خلال تأجيحها ودعمها وتمويل الأطراف المتصارعة، فهي بذلك تمسك خيوط اللعبة في يدها بما يحقق لها الحماية والاستمرار في نشاطها بأمان، ويساعدها في ذلك الأطراف المحلية المتورطة معها في جرائم الفساد والذين بدورهم يخافون من تفرغ الشعوب لفضحهم ومحاكمتهم، فيسهلون لشركائهم الأجانب مهمة خلق بؤر التصدع والنزاعات في شعوبهم، وهو ما جعل الدراسة تركز على هذا النوع من الفساد بالذات.

جرائم الفساد متعددة الجنسيات التي ستتطرق إليها الدراسة تظهر في ثلاثة أشكال

يتساءل الكثير عن ماهية الفساد متعدد الجنسيات وعابر الحدود وللتوضيح أكثر فهي جرائم الفساد التي ترتكب من أشخاص أو من أطراف عدة من أكثر من جنسية واحدة يكون في العادة طرف واحد على الأقل من نفس مواطني البلد الذي ترتكب فيه تلك الجرائم.

وفي هذه الدراسة يستعرض الباحث ثلاثة أشكال من جرائم الفساد متعدد الجنسيات وعابر الحدود هي :

الأول : جرائم فساد لشركات أجنبية تعمل في اليمن، وتمارس فسادها إما مع شركاء يمنيين أو عبر الرشاوى والإتاوات الدورية، التي تدفعها لمتنفذين وقيادات حكومية يمنية.

الثاني : جرائم فساد تمارسها أنظمة ودولة أجنبية ومنظمات دولية في شكل رشاوى ومرتبات دورية ومنح موجهة.

الثالث : الأموال اليمنية المنهوبة والمهربة للخارج، واستخدامها في تمويل ودعم الصراعات وتأجيج خطوط التصدع والتوتر بالمجتمع اليمني.

سياسة نظام الحكم في اليمن في التعامل مع قضايا الفساد متعدد الجنسيات ومع التصدعات المجتمعية:

ترعرع الفساد متعدد الجنسيات خلال فترة حكم الرئيس السابق علي صالح والذي إنتهج شعار " كل وأكل " بمعنى كن فاسدا وأشرك الآخرين معك في الفساد، ولذلك فإن الرئيس السابق علي صالح متهم أوله علاقة مباشرة في غالبية جرائم الفساد متعدد الجنسيات، ومتواطئ مع بعضها. وقد سعى طوال فترة حكمه لتأسيس شبكة واسعة من الفاسدين في كافة مؤسسات الدولة والتوزيع الإداري والجغرافي لليمن، وإفساد قادة كل الأحزاب والأطراف في اليمن. وبنى منظومة واهية للنزاهة ومكافحة الفساد وصفت بالصورية، وحوّلها إلى أدوات تعمل لصالحه، وللضغط على خصومه وابتزاز الآخرين.

وقد دفع الرئيس السابق علي صالح ثمن ذلك غالبا. كان معتمدا على شبكة الفساد التي أسسها لتقف معه في صراعه مع جماعة الحوثيين، كما وقفت معه في مواجهة ثورة الشباب السلمية العام ٢٠١١، إلا أنهم خذلوه في النهاية وفضلوا الحفاظ على حياتهم وممتلكاتهم مقابل التخلي عنه وتركه وحيدا يواجه مقاتلي الحوثيين المأدلجون عقائديا؛ وصولا إلى هزيمته ومقتله خلال ثلاثة أيام فقط .

إنتهج نظام صالح سياسة تقنين الفساد وحمايته، من خلال مجموعة من التشريعات والقوانين القاصرة، بل والحامية للفساد أحيانا كالقانون بالقرار الجمهوري رقم (٦) لعام ١٩٩٥ "بشأن اجراءات اتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا". ووصل الأمر لفضه بنود في المبادرة الخليجية لحل الأزمة باليمن العام ٢٠١٢ تمنحه وأقاربه وقرابة ٥٠٠ شخص من أتباعه والقيادات في نظامه الحصانة والحماية القانونية من الملاحقة القضائية، وتحمي أيضا كافة الإتفاقيات التي وُقعت خلال فترة حكمه.

ومن جهة أخرى فقد عرفت فترة حكمه بكثرة الصراعات والحروب والنزاعات القبلية الممتدة إلى الآن. وكان للنظام الحاكم علاقة مباشرة فيها من خلال إنتهاج سياسة "فَرِّقْ تَسِدْ"، فعلى سبيل المثال قام بدعم جماعة الإخوان المسلمين باليمن لمواجهة الحزب الإشتراكي بعد إعلان الوحدة العام ١٩٩٠ وأوصلهم للسلطة، قبل أن يختلف معهم لأسباب تتعلق حقيقتها بخلافات في تقاسم الحصص والأرباح في استثمارات بقطاعي الإتصالات والنفط بين صالح والقيادي بحزب الإصلاح الشيخ حميد الأحمر^(١) أساسها قضايا فساد.

وكان لصالح دور في إشعال ودعم الحروب بين القبائل في مأرب والجوف؛ لإشغالهم عن الفساد في استخراج النفط. ومن زاوية أخرى قام بتفكيك الحزب الناصري لأربعة أحزاب، وحزب البعث إلى حزبين، وانقسامات في أحزاب الحق والقوى الشعبية.

ومن زاوية أخرى: قام بدعم الحوثيين ذوي المذهب الزيدي في صعدة؛ لمواجهة جماعة السلفيين في دماج ذوي المذهب السني. ثم دعم الحوثيين للصراع مع حزب الإصلاح واجتياح العاصمة. واتهمه الحوثيون بإثارة الشارع ضدهم قبل أن تتزايد اتهاماتهم له في الأحداث الأخيرة بداية ديسمبر ٢٠١٧ إلى اتهامه بالخيانة والتنسيق مع

١ - مقابلة شخصية مفتوحة مع الشيخ حمير الأحمر - الأخ غير الشقيق للشيخ حمير الأحمر ، نائب رئيس البرلمان - منزل الشيخ عبدالله الأحمر، صنعاء، العام ٢٠١٥ بحضور المهندس يوسف الحشار.

الشرعية اليمنية ممثلة في الرئيس هادي ومع التحالف العربي ممثلاً بالسعودية ، وما نتج عنها من إشتباكات بين الطرفين أدت إلى مقتله. وفي اتجاه آخر إتهامته السلطات الحالية في عدن وحضرموت ومأرب بدعم تنظيمي القاعدة وداعش الإرهابيين.

أهم خطوط التصدع في اليمن :

يتميز المجتمع اليمني بغيره من الشعوب بالتنوع والتعدد ثقافياً، وعقائدياً، وجغرافياً وعرقياً. هذا التنوع له طابع إيجابي يمثل التعايش السلمي بين فئاته المختلفة.

إلا أن المتغيرات والأحداث التاريخية، والعديد من العوامل الأخرى؛ تحوّل بعض أنواع ذلك التنوع الإيجابي إلى تصدع سلبي، يتطور إلى صراعات ونزاعات مسلحة، يستمر بعضها لفترة زمنية ثم يذوب مع التطورات اللاحقة، وبعضها يستمر لقرون من الزمن.

يستعرض الباحث هنا أهم تقسيمات التنوع في المجتمع اليمني وخطوط التصدع التي نشأت منها :

العنصرية العرقية (السود والبيض، العدنانيون والقحطانيون):

البيض : يتمثل أكبر تصدع بين البيض، والذين ينقسمون إلى القحطانيين - القبائل اليمنية الأصيلة من قبل الإسلام -، والعدنانيين - الذين قدموا لليمن إما قبل الإسلام وهم الفرس أو بعد الإسلام-، وترجع غالبيتهم للهاشميين الذين قدموا إلى اليمن، واندمجوا مع بقايا الفرس. وكان هذا التصدع قد ذاب بعد ثورة ١٩٦٢ إلا أنه ظهر للسطح من جديد بعد دخول الحوثيين صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤ م.

السود : هم بقايا الغزو الحبشي وينقسمون إلى طبقتي العبيد والأخدام، وقد انتهى بعد القضاء على الدولة النجاشية بالقرون الوسطى.

التعدد المذهبي : ينقسم المجتمع اليمني مذهبياً إلى فئتين رئيسيتين هما : الزيود والشوافع إضافة لبعض الأقليات كالإسماعيليين والصوفيين. وقد عاشوا لقرون في تناغم كبير. إلا أن الحروب المتقطعة للدولة الزيدية كانت تخلق تصدعا مذهبياً ضيقاً بين الزيود والشوافع، وقد ظهرت بصورة طفيفة خلال السنتين الماضيتين في تعزومأرب؛ نتيجة حروب الحوثيين الأخيرة.

التعددية الحزبية: ينقسم المجتمع اليمني إلى قسمين رئيسيين هما : حزب المؤتمر الشعبي العام وشركاؤه، حزب الإصلاح وحلفاؤه، إضافة للأحزاب الصغيرة والناشئة يقارب عددها ثلاثين حزبا. وقد تحول إلى تصدع قوي عقب قيام الثورة الشبابية في ٢٠١١ م.

الإنقسامات المنطقية (الجغرافية): وهي الأكثر تنوعاً وتصدياً في نفس الوقت وبشكل عام ينقسم المجتمع اليمني إلى قسمين يتفرع منها العديد من التقسيمات :

١. الشماليون: وهم سكان الجمهورية العربية اليمنية سابقاً، ويلقبهم الجنوبيين بالدحابة. وينقسمون إلى: أبناء شمال الشمال، ومواطني الهضبة، ومواطني المناطق الوسطى، والتعزين ويلقبهم سكان الهضبة بالبراغلة، وبدو الصحراء وهم سكان الصحراء بمحافظتي مأرب والجوف، والتهميين وهم أبناء الساحل الغربي بمحافظات حجة والحديدة وتعز.

٢. الجنوبيون: ويلقبهم الشماليون بالحرايش والحرايش، وهم مواطنو ما عرف سابقاً بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية: والنزاعات المنطقية بينهم هي الأشد والأكثر دموية. وينقسمون إلى اللحجيين، والعدنيين، والضوالم، وبدو أبين، واليافعيين، والحضارمة، والمهرين، والسوقطريين.

وقد حدث التصدع بين مواطني المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية بعد نشوب حرب ١٩٩٤ وما لحقها من أحداث وتجاوزات في المحافظات الجنوبية. والتصدع في المحافظات الجنوبية نشأ بعد أحداث ومجازر ١٣ يناير ١٩٨٦ م.

النزاعات القبلية: ترجع أصول قبائل اليمن إلى القبائل القحطانية وتنقسم إلى الكهلانية وهي قبائل حاشد وبكيل ومذحج، وتتشكل في تحالفات قبلية ثلاثة، إضافة إلى قبائل حمير، وقبائل كندة والتي تتميز بتحالفين رئيسيين. وقد ذاب هذا التصدع خلال القرن الماضي؛ وتحديداً في حروب ثورتي سبتمبر ١٩٦٢ في الشمال وأكتوبر ١٩٦٣ في الجنوب.

التمييز المهني: ويتركز هذا التنوع بدرجة قوية في مناطق المذهب الزيدي، ويقسم المجتمع تنازلياً إلى: السادة أو الأشراف (الهاشميين ويشغلون المناصب القيادية والمالية في النظام الإمامي قبل ثورة ١٩٦٢ م)، والقضاة، والفهاء، والقبائل، والمزينة أو السوقيين، والقرويين، والدواشنة، والعبيد، والأخدام. إلا أن هذا التنوع هو تنوع سلبي عنصري وليس إيجابي ويتنافى مع الدين والمساواة الإنسانية، وقد بدء في الذوبان منذ قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢ والتي كان أحد أهم أهدافها هو إلغاء التمييز العنصري^(١)

١ - مقابلة شخصية مفتوحة مع بروفيسور حمود العودي، رئيس قسم علم الاجتماع بجامعة صنعاء والخبير بالتنوع والتصديعات بالمجتمع اليمني، صنعاء، مركز العودي للدراسات (مركز دال)، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٧

ثانياً

أهم قضايا الفساد متعدد الجنسية المتورطة في خلق بؤر التوتر وصناعة الصراعات بالمجتمع اليمني:

يستعرض الباحث باختصار أكبر جرائم فساد متعدد الجنسيات وعابر للحدود تتعلق بالدراسة كالتالي :

١- قضايا نهب الثروات النفطية بالمحافظات الجنوبية ودورها في ظهور الحراك الجنوبي والتصاعد بين الشمال والجنوب:

في صيف ١٩٩٤ نشبت الحرب بين الجيش الشمالي والجيش الجنوبي، وأعلن نائب الرئيس اليمني السابق علي سالم البيض فك الإرتباط بين الشمال والجنوب، والعودة لما قبل إعلان الوحدة اليمنية.

مشروع علي سالم البيض بالإنفصال في العام ٩٤ فشل فشلاً ذريعاً، ورغم تفوق الجيش الجنوبي على الجيش الشمالي تسليحاً وتأهيلاً؛ إلا أن روح الوحدة الوطنية للجنوبيين كانت قوية، أقوى من الشماليين حسنها.

الوضع الآن تغير كلياً في جنوب اليمن، فقد أصبح المطلب الشعبي الغالب هو الإنفصال، بل وصل لأخطر من ذلك وهو إنكار الهوية اليمنية الأصيلة، والعداء الشعبي الجنوبي للشماليين بشكل عام دون استثناء.

أصبح الجنوب حالياً شبه خال من الشماليين^{(١)(٢)}؛ فقد تعرض الشماليون في المحافظات الجنوبية خلال العشر السنين الأخيرة للمضايقات والانتهاكات، وصلت للقتل والنهب والإعتقال والتعذيب والطرده؛ لمجرد أنه من الشمال فقط.

كان هناك الكثير من الأحداث والعوامل التي شاركت في صناعة هذا التغيير الجذري بالمحافظات الجنوبية، أهمها الفساد متعدد الجنسيات في استخراج النفط من المحافظات الجنوبية.

كنديان نكسن، كالفالي، توتال، ستيت، وسترنديرنج، GA، MIDAS، BURREN، OIL SEARCH، JOECO، OMV، LO OIL، MOL YEMEN، SINOPEC، KNOC، كويت انرجي، ميدكو، انديان، Hent، OCCIDENTAN، OIL&GAS، وغيرها من الشركات النفطية الأجنبية، التي قدمت إلى اليمن للاستثمار في التنقيب واستخراج النفط الخام في محافظات حضرموت وشبوة الجنوبية، ووقعت إتفاقيات مجحفة مع الحكومة المركزية في صنعاء.

١ - (٢٠١٦) بن دغر للزبيدي وبن بريك عملية التهجير لا يجوز للمواطن اليمني، يمن نيوز، <https://www.youtube.com/watch?v=FhDcRHWh->، ٢ نوفمبر ٢٠١٧، CZI

٢ - (٢٠١٦)، "التهجير بالهوية" رافقتها انتهاكات وممارسات قمعية بحق المواطنين الشماليين بعدن، موقع يمنات الإخباري، <http://www.yemenat.net/2016/06/255357>، ٣ نوفمبر ٢٠١٧.

إضافة للكثير من شركات الخدمات النفطية البالغ عددها ١١١ شركة، غالبيتها مقرها في صنعاء ويمتلكها نافذون (شخصيات ذات نفوذ)، ومشايخ قبليون شماليون^(١).

يتضح ذلك جليا في الرؤية المقدمة من الحراك الجنوبي المشارك في مؤتمر الحوار الوطني إلى فريق القضية الجنوبية بمؤتمر الحوار. حيث كانت قضية نهب ثروات الجنوب النفطية أحد المحاور الستة الرئيسية للرؤية وأخذت الحيز الأكبر منها، مستعرضة بالأرقام والأسماء والتفاصيل حجم التلاعب والنهب في الثروات النفطية المستخرجة من المحافظات الجنوبية، وانعكس ذلك في مخرجات الحوار الوطني^(٢).

طرح الرؤية أهم جرائم الفساد في القطاع النفطي في اليمن عامة والجنوب خاصة. و باختصار فإن النفط يظل المرتع الخصب الأول لفساد السلطة ومراكز النفوذ بمستوياتها العليا^(٣).

جميع فصائل وقيادات الحراك الجنوبي المتعددة عزفت كثيرا على هذا الوتر، وهي النقطة الأكثر إثارة للشارع الجنوبي، والتي حققت ما عجزت عنه حرب ٩٤ في إقناع المواطن الجنوبي بالإنفصال^(٤).

وكان لقياداته الهاربة خارج اليمن والتي تعيش في رفاهية من العيش، وفي مقدمتهم علي سالم البيض دورا كبيرا في استغلال هذا الملف؛ ليس لإقناع الشارع الجنوبي بالإنفصال فقط، وإنما لزراعة الكراهية والعداء لكل ما هو شمالي. مسخرا أموالا طائلة لتوسيع التصدع بين اليمنيين في الشمال والجنوب، منتهجا سياسة خلق هوية جديدة للجنوب لا ترتبط بالهوية اليمنية الجامعة، وبالتالي اعتبار الجنوب محتلا من الشمال. تلك الأموال كان مصادرها فساد متعدد الجنسيات من زاوية أخرى؛ فمنها أموال منهوبة ومهربة خارج اليمن، وأموال أخرى تلقتها تلك القيادات من دول خليجية ثم من إيران لدعم مشروع الإنفصال، وتقسيم اليمن من جديد وإثارة الاضطرابات بجنوب اليمن، كما ورد بتقرير مجلس الأمن ولجنة العقوبات الدولية لمعرفي العملية السياسية باليمن^(٥).

٢- شركة هنت الأمريكية واستنزاف نفط صافر، وتأثيره في الحرب الحالية في مأرب:

معلومات من مصدر خاص أن إنتاج قطاع صافر فقط يتعدى ٨٠٠ ألف برميل في اليوم، في حين أن التقارير الرسمية تشير إلى أن متوسط الإنتاج خلال العشرين السنة الماضية لا تتعدى ١٥٠ ألف فقط. إلا أن فضيحة شركة هنت الأمريكية تؤكد صحة المعلومات عن إنتاج ٨٠٠ ألف. ففي عام ٢٠٠٥ استلمت شركة صافر اليمنية القطاع خلفا لشركة هنت الأمريكية بموجب حكم محكمة دولية ضدها، بعد أن ثبت أنها كانت تخالف اتفاقية الإنتاج، وكانت تستخرج في اليوم أربعة أضعاف المتفق عليه - والذي كان يقارب مائتا ألف برميل.

- ١ - كيف يتم نهب النفط من الجنوب، تحقيق صحفي، صحيفة القضية، عدن، الجمعة ٣١ يناير ٢٠١٤، العدد ٣٣١، ص ١
- ٢ - مؤتمر الحوار الوطني الشامل، (٢٠١٣)، محتوى القضية الجنوبية، رؤية مقدمة من الحراك الجنوبي السلمي إلى فريق القضية الجنوبية بمؤتمر الحوار الوطني، صنعاء،
- ٣ - للمزيد: د.محسن، يحيى صالح. (٢٠١٠). "الفصل الثالث: الفساد في القطاع النفطي في اليمن"، "خارطة الفساد في اليمن"، الطبعة الأولى، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء: الأفاق للطباعة والنشر، ص ٢٠٢/١٥٩
- ٤ - مقابلة شخصية مغلقة مع: نور باعباد، رئيسة قطاع المجتمع المدني بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، صنعاء، من أبناء المحافظات الجنوبية، فندق تاج سبأ، بحضور بينون القطراني، ١٩ أغسطس ٢٠١٧
- ٥ - الأمم المتحدة، (٢٠١٤)، قرارعقوبات الأمم المتحدة، صالح، علي عبدالله، <https://www.interpol.int/en/notice/search/un/5837306>، ٧ أغسطس ٢٠١٧

ويعتقد غالبية اليمنيين أن الحكومة اليمنية استمرت في الإنتاج بنفس الكميات بعد تسلمها للقطاع، وأنها تخفي ذلك متعمدة؛ كسياسة تظليله اعتمدها النظام في كافة مواقع إستخراج النفط في اليمن وليس في مأرب فقط. ولا يعلم أحد أين تذهب فوارق الإيرادات^(١).

كان لذلك الفساد ردة فعل لدى أبناء محافظة مأرب بالذات، وبدوا الصحراء عامة؛ والذين وقف غالبيتهم مع الشرعية اليمنية الحالية ضد الانقلاب الحوثي، وأوقفوا توريد عوائد مبيعات النفط والغاز إلى سلطات صنعاء؛ متسببا في فتح واحدة من أقوى جبهات الاقتتال الدموية استمرارية منذُ ثلاث سنين إلى يومنا هذا^(٢).

٢- إيران ودعم جماعة الحوثيين في اليمن للتوسع ونشر الفكر المذهبي:

منذ العام ٢٠٠٤ خاضت الحكومة ستة حروب مع الحوثيين في صعده. قبل اقتحام الحوثيين العاصمة صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤، خلال تلك الفترة وجَّهت السلطات اليمنية مئات الاتهامات إلى النظام الإيراني بدعم جماعة الحوثيين؛ لإشعال الفتن والحروب الأهلية، ونشر الفكر المذهبي بالقوة. كما تم إلقاء القبض على العديد من شحنات الأسلحة والأموال القادمة من إيران إلى اليمن لدعم الحوثيين، وهي قضية يعرفها الجميع ولا يتسع المجال هنا لاستعراضها.

٤- ثورات الربيع العربي والدعم القطري:

لا يخفى على أحد الدعم المالي والسياسي والإعلامي الذي قدمته دولة قطر لثورات الربيع العربي، إلا أن كل ذلك الدعم وجه بشكل مباشر لجماعة الإخوان المسلمين بدول الربيع العربي.

حزب التجمع اليمني للإصلاح في اليمن هو فرع جماعة الإخوان المسلمين، وقد تلقى دعما ماليا كبيرا من قطر، وتم تسخيرها لتجيير الثورة الشبابية باليمن وتسييسها لصالح حزب الإصلاح وحلفائه؛ بهدف الوصول إلى السلطة. وهو ما أحدث انشقاقا كبيرا بين مكونات الثورة الشبابية المتعددة، ووصل لصدامات واحتجاجات قوبلت بالقمع والإعتقالات داخل الساحات، وكنت أحد قيادات الشباب المستقلين المشاركين بالثورة وعاشنا تلك الأحداث. لعل أبرز ما ترتب على ذلك هو بداية تفكك تكتل أحزاب اللقاء المشترك المعارض، واندلاع شرارة الخلاف بين الإصلاحيين والحوثيين المشاركين بالثورة، والذي تطور إلى عداة عقائدي وتنظيمي وإعلامي نتج عنه حروب أهلية مسلحة في الجوف ودماج وكشرحجه وحاشد وعمران، وصولا لاقتحام صنعاء والهجوم على جامعة الإيمان وقناتي سهيل ويمن شباب التابعة لحزب الإصلاح، ومقر الفرقة الأولى مدرع الموالية للحزب وجميع مقرات الحزب ومراكزه التعليمية ومنازل قياداته وممتلكاتهم ومطاردة أعضائه.

١ - المعلومات الخطيرة التي اقصت كبير خبراء تشغيل القطاع النفطي في مأرب عن منصبه وحولته الى عامل نجاره، صحيفة المستقلة، صنعاء، ١ ديسمبر ٢٠١٢م، العدد ١٨١، ص ١٨

٢ - قناة الجزيرة، البكاري، حمدي، تاريخ النشر ١٩ يناير ٢٠١٥، تقرير إعلامي، شيوخ قبائل مأرب يهددون بقطع الكهرباء والنفط، <https://www.youtube.com/watch?v=NNngSuRfzvQ>، ١٠ أغسطس ٢٠١٧

٥- السعودية ونفط تهامة ونفط الجوف:

في ١٨ يناير ٢٠١٤ تقدم وزير النفط اليمني والشيخ القبلي الكبير والسياسي البارز المهندس /أحمد دارس باستقالته إلى رئيس الجمهورية، مستعرضا فيها الجهود التي بذلها لحل أهم القضايا العالقة بالنفط والغاز، وأهمها: قضية تعديل أسعار مبيعات الغاز المسال مع شركات كوجاز الكورية وتوتال الفرنسية وسويز الأمريكية، وقضية التنقيب عن النفط بمحافظة الجوف، التي نُشرت تقرير بقناة سكاي نيوز الأمريكية بأنها تحوي أكبر مخزون نفطي في العالم. وبرر الوزير استقالته بالضغط على الرئيس هادي من أصحاب المصالح الشخصية الضيقة؛ والتي تشكل حائط صد كبير لأي إنجازات تقدم عليها الوزارة...ألخ.^(١)

كل أنظار الشعب اليمني كانت متجهة إلى قضيتين: الأولى أسعار الغاز المسال مع شركة توتال، والقضية الأخرى التنقيب عن النفط بمحافظة الجوف، وإتهام الحكومة السعودية بعرقلتها^{(٢)(٣)}. إلا أن الوزير المستقيل اختفى بعدها عن الأنظار وتجنب أي تصريح حول الاستقالة وقتها. وكان السبب الرئيسي لاستقالة الوزير والذي لم يذكره باستقالته هو النفط في تهامة.

كان الوزير قد قام باستقطاب شركات صينية وروسية للتنقيب عن النفط في تهامة، وتحديد المنطقة الواقعة في محافظتي حجة والحديدة. ورغم أن أول نقطة للتنقيب تبعد أكثر من ٦٠ كم عن الحدود السعودية- وهو ما لا يتعارض مع القوانين الدولية واتفاقيات الحدود بين البلدين والتي تحدد مسافة ١٠ كم كمناطق تنقيب مشتركة- إلا أن السلطات السعودية تدخلت لإيقاف أعمال التنقيب قبل انطلاقها، ممارسة ضغوطا قوية على الرئيس هادي وعلى وزير النفط أحمد دارس.

في حالة الإستمرار بالتنقيب عن النفط في تهامة كانت السعودية ستشعل منطقة تهامة بالصراع والحروب الأهلية. الوزير أكد بأن المؤشرات الأولية تبشر بمخزون نفطي كبير في تهامة؛ من المتوقع أن يحدث نقلة نوعية في الإقتصاد والتنمية باليمن^(٤).

الجدير ذكره: أن التنقيب عن النفط بتهامة بدء منتصف السبعينيات؛ عندما استقدم الرئيس اليمني السابق إبراهيم الحمدي شركة شل الأمريكية للتنقيب. وبدأت الشركة حفر آبار استكشافية جنوب مدينة حرض - فيما يسمى اليوم بالكمب- أو موقع صيانة الطرق والجسور. إلا أن الشركة توقفت فجأة عن العمل، وانسحبت من اليمن. ويتحدث الشارع اليمني أن شركة شل تلقت عرضا من السعودية مقابل ذلك؛ مما وتّر العلاقة بين الرئيس الحمدي والحكومة السعودية.

١ - مذكرة استقالة الوزير إلى رئيس الجمهورية برقم و.ن.م(٦٥) بتاريخ (١٨ يناير ٢٠١٤)، مكتب رئاسة الجمهورية اليمنية.

٢ - مقابلة تلفزيونية هاتفية مفتوحة مع الشيخ عبدالله بن صالح بن شطيف بن خالد، من كبار مشايخ قبائل همدان بمحافظة الجوف، عضو الجمعية العمومية لمنظمة أوتاد لمكافحة الفساد، صنعاء، السبت ٩ ديسمبر ٢٠١٧

٣ - قناة الجزيرة الفضائية، كرمان، صنعاء، (٢٦/٦/٢٠١٣)، تقرير، نفط الجوف أكثر من نفط السعودية، <https://www.youtube.com/watch?v=ik4mOCGEimA> ، ١٣ أغسطس ٢٠١٧

٤ - مقابلة شخصية مفتوحة مع المهندس أحمد دارس، وزير النفط المستقيل من حكومة باسندوة ووزير النفط الحالي بحكومة بن حبتور، بحضور رمزي العلفي، منزل أحمد دارس، صنعاء، ٢٥ مارس ٢٠١٧

كان لعرقلة استخراج النفط في تهامة، إضافة لعوامل محلية أخرى: كتهب الأراضي في الحديدية؛ أن تأسس ما سمي بالحراك التهامي في العام ٢٠١٣، التي تطور إلى حمل السلاح محدثا تصدعا بين التهاميين والجبليين - سكان المحافظات الجبلية .

٦- مشايخ اليمن وقياداته واللجنة الخاصة السعودية:

كشفت صحيفة الشارع المحلية في تقرير عن استلام ما يقارب ٢٧٠٠ شيخ وسياسي وعسكري وصحفي ٥٦ مليون ريال سعودي شهريا من اللجنة الخاصة والمكتب الخاص بوزارة الدفاع السعودية، بما في ذلك رئيس الجمهورية وكبار المشايخ^(١).

الشيخ حميد الأحمر وقبله أخاه الأكبر صادق اعترفا بأنهما ووالدهم وإخوتهم يتسلمون مبالغ شهرية من السعودية، ومتممين أيضا الرئيس الأسبق علي صالح وقيادات ومشايخ يمنيين باستلامهم أيضا مرتبات شهرية^{(٢)(٣)}.

ليست السعودية وحدها من تدفع مبالغ دورية لمشايخ وأحزاب وجماعات محلية في اليمن: فالإمارات وقطر والرئيس الليبي الأسبق معمر القذافي وجهات في إيران كانوا أيضا - ولا يزال بعضهم - يصرفون مبالغ مالية كبيرة لشخصيات يمنية بارزة. تلك المبالغ المالية لا تدفعها الدول الأجنبية كمساعدات إنسانية أو ما شابه؛ فهي تصرف بشكل سري وغير معلن عنه. والسؤال عن المقابل من تلك الأموال يتضح جليا في الإحداث الحالية في اليمن؛ وكيف تمكنت دول ما تسمى بالتحالف العربي تحت قيادة السعودية من استقطاب عدد كبير من مشايخ وقبائل اليمن ومكوناته السياسية والاجتماعية؛ لمواجهة تحالف الحوثيين وصالح، وتأسيس جيش يمني جديد موازي للجيش الموالي لصالح.

٧- قضية تأجير ميناء عدن من شركة موانئ دبي العالمية:

نظرا لما تمتاز به السواحل والموانئ اليمنية من خصائص جيولوجية وموقع استراتيجي على خط الملاحة الدولية؛ فهي تشكل تهديدا قويا اقتصاديا لموانئ الإمارات بالذات. ميناء عدن كان في الخمسينات من أهم الموانئ البحرية في العالم للتزود بالوقود بعد ميناء نيويورك، ولذلك سعت حكومة دبي للسيطرة على ميناء عدن. فجأة: ألغت اليمن إتفاقية التشغيل السابقة مع الشركة السنغافورية، وتم توقيع إتفاقية مع شركة موانئ دبي، قوبلت بالرفض والمعارضة في البرلمان. فتحايلت الحكومة اليمنية بتأسيس مؤسسة موانئ خليج عدن، وتم توقيع إتفاقية عبرها أكثر إجحافا في ١ نوفمبر ٢٠٠٨.

كشفت الوثائق السرية الأمريكية التي نشرها موقع «ويكيليكس» جزءاً من خفايا الصفقة التي تفوح منها روائح فساد، حيث تنقل إحدى الوثائق عن الرئيس السابق علي عبدالله صالح قوله إنه «اختار شخصياً» شركة موانئ

١ - طابور اللجنة الخاصة، صحيفة الشارع، صنعاء، ٣ يونيو ٢٠١٢، العدد ٢٣٧، ص ١٠٢.

٢ - مرجع سابق، مقابلة تلفونية مع الشيخ عبدالله بن صالح بن شطيف بن خالد

٣ - قناة معين الفضائية، الصرمي، عارف، (١٩ يوليو ٢٠١٧)، مقابلة تلفزيونية: حميد الأحمر يعترف ويقر بأن والده كان يستلم أموالاً من السعودية بالإضافة إلى علي صالح، بوابة اليمن الإخبارية، <https://www.youtube.com/watch?v=YqmSDGL-ZOU>، ١٣ أغسطس ٢٠١٧.

دبي لعقد تأجير ميناء عدن. في الوقت الذي تم فيه تجاهل عروض شركات أخرى بشروط وعائدات أفضل لليمن^(١). وخلال ثلاث سنوات تدهور نشاط ميناء عدن بشكل كبير؛ نتيجة سياسة الهدم المتعمد للميناء من قبل شركة موانئ دبي، مما أثار غضب اليمنيين، وتحرك الشارع والمجتمع المدني ووسائل الإعلام مطالبة بإلغاء الإتفاقية وإنقاذ الميناء^{(٢)(٣)}.

وكانت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد قد أقرت في اجتماعها في ١٩ يونيو ٢٠١٢ مخاطبة مجلس الوزراء بشأن فسخ العقد مع شركة موانئ دبي العالمية الخاص بتشغيل ميناء عدن. وأكدت الهيئة ان قرارها جاء بعد استعراض أعمال التحري من قبل لجان من الخبراء والمختصين في كافة النواحي الفنية والمالية والقانونية حول الاختلالات في تنفيذ الالتزامات التعاقدية من قبل شركة موانئ دبي، لتشغيل محطتي عدن والمعلل للحاويات^{(٤)(٥)}. وبعد المفاوضات تم إلغاء الإتفاقية في سبتمبر ٢٠١٢ م.

ومع تطور الأحداث باليمن وقيام التحالف العربي: ركزت الإمارات كل اهتمامها نحو المنطقة الساحلية، وفي عدن أسست الإمارات ما أسمي بلواء الحزام الأمني، وقوات النخبة الحضرية في حضرموت. مارست هذه القوات بتوجيهات إماراتية أعمال تعسفية وعنصرية ضد الشماليين المتواجدين بالجنوب، وأعضاء حزب الإصلاح، وعرقلة أداء الرئاسة والحكومة الشرعية، وتسببت في توتر الأوضاع في عدن؛ أدت إلى إغلاق مطار وميناء عدن. وشاركت الإمارات بقوة في معارك تحرير المخاء وباب المندب، وقامت ببناء قاعدة عسكرية لها في جزيرة ميون الاستراتيجية بباب المندب. ومد نفوذها وتواجدها بقوة بجزيرة سوقطره بالمحيط الهندي. ومارست الكثير من التدخلات بالشئون السياسية والأمنية والاقتصادية، وهو ما أثار غضب غالبية الشعب اليمني^(٦).

التحليل الرئيسي من تصرفات الإمارات تلك بأنه خط رجعة من جهة، وانتقاما من إلغاء إتفاقية تأجير ميناء عدن من جهة أخرى.

- ١ - (٢٠١٢) القصة الكاملة لاستعادة ميناء عدن بعد سنوات من التدهور، نشوان نيوز، <http://nashwannews.com/news.php?ac=٢٠١٧/٨/١٥&tion=view&id=20184>
- ٢ - اليمن، وزارة النقل، (٢٠١٧/٧/١٤)، تقرير برلماني: إتفاقية الشراكة مع موانئ دبي أدت الى إضعاف النشاط في الميناء ولجنة وزارية لحل الإشكال ودياً، http://mot.gov.ye/view.php?news_no=489، ٢٠١٧/١٢/١٣.
- ٣ - مقابلة شخصية مفتوحة مع: القاضي نبيل العزاني، كبير المحققين بقضية تأجير ميناء دبي من شركة موانئ دبي بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد باليمن ونائب رئيس الهيئة حاليا، مقر الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، صنعاء، ١٢ أغسطس ٢٠١٧ + مقابلة هاتفية تكميلية، ٢٠ أغسطس ٢٠١٧
- ٤ - اليمن، وزارة النقل، (٢٠١٢)، هيئة مكافحة الفساد تقر فسخ العقد مع موانئ دبي العالمية، http://mot.gov.ye/view.php?news_no=489، ٢٠١٧/١٢/١٣
- ٥ - خلاصة تقرير لجنة التحقيق بقضية تأجير ميناء عدن من شركة موانئ دبي، الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - اليمن، قطاع التحري والتحقيقات، (٢٠١٢)، مقدمة من القاضي نبيل العزاني.
- ٦ - قناة الجزيرة، (٢١ أغسطس ٢٠١٧)، الوصاية، برنامج للقصة بقية، <https://www.facebook.com/AJA.STF/?ref=ts&fref=ts> مشاهدة مباشر ٢١ أغسطس ٢٠١٧.

٨- أموال صالح ونظامه المنهوبة والمهربة إلى الخارج ودولة الإمارات تحديداً، ودورها في استيلاء الحوثيين على العاصمة صنعاء:

كان أكبر خطأ بالمبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية هو منح الرئيس السابق علي صالح وأفراد أسرته وأكثر من خمسمائة قيادي في حزب المؤتمر وشركائه الحصانة من الملاحقة والمحكمة على جرائمهم بما فيها جرائم الفساد - كما ذكرنا سابقاً. وهو ما أستغله صالح لتدشين مرحلة جديدة من الجرائم: بإثارة الفتن والصراعات، وتهديد الأمن والإستقرار، وتدمير الإقتصاد الوطني، وإيقاف عجلة التنمية، وإشعال الحروب الأهلية باليمن؛ بهدف إفشال الرئيس الجديد وحكومة الوفاق الوطني؛ تمهيدا للعودة للحكم مرة أخرى^(١).

في ٧ نوفمبر ٢٠١٤، أصدر مجلس الأمن قراراً يفرض عقوبات على الرئيس الأسبق علي صالح ونجله أحمد واثنين من قيادات الحوثيين. وفي ٢٦ يوليو ٢٠١٧ تم إضافة خالد - نجل صالح - لقائمة العقوبات؛ وذلك لتورطهم حسبما ورد بالقرار (الأمن المتحدة ، ٢٠١٥): " في أعمال تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن، مثل الأعمال التي تعرقل التنفيذ من اتفاق ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١ بين حكومة اليمن والمعارضة لها، والذي ينص على إنتقال سلمي للسلطة في اليمن، والأعمال التي تعرقل العملية السياسية في اليمن، كان صالح يزعزع استقرار اليمن باستخدام الآخرين لتقويض الحكومة المركزية وخلق ما يكفي من عدم الاستقرار لتهديد الإنقلاب" وفقا لتقرير صادر عن فريق خبراء الأمم المتحدة في اليمن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤^(٢)، والذي ذكر أيضاً: "زعم المحاورين أن صالح يدعم أعمال العنف التي يقوم بها بعض اليمنيين من خلال تزويدهم بالأموال والدعم السياسي، فضلا عن ضمان استمرار أعضاء المؤتمر في المساهمة في زعزعة الاستقرار في اليمن من خلال وسائل مختلفة".^(٣) وقرر مجلس الأمن تجميد أموال وأصول علي صالح ونجليه أحمد وخالد ومنعهم من السفر.

تقرير فريق الخبراء المعني باليمن المقدم لرئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥ ذكر أن علي صالح جمع ثروة تصل إلى ٦١ مليار دولار من نهبه لثروات اليمن، وأن علي صالح هرب أغلب تلك الثروة خارج اليمن في أكثر من عشرين دولة، ويمارس فيها غسل وتبييض للأموال المنهوبة. وتستخدم عائداتها لتمويل أعمال العنف وزعزعة الإستقرار باليمن وتمويل الإرهاب حسب تقرير اللجنة^(٤). أهم تلك الدول دولة الإمارات التي عيّن فيها نجله أحمد سفيرا لليمن، ولا يزال في ضيافتهم حتى الآن؛ حيث يدير ثروة أبيه من هناك. الإمارات تهربت عن تقديم تقريرها للجنة العقوبات الدولية حول الإجراءات المتخذة ضد ثروة علي صالح حتى الآن، فيما قدمت باقي الدول المستهدفة وعددها ٢٣ دولة تقاريرها للجنة^(٥).

- ١ - رسالة فريق الخبراء المعني باليمن المقدم إلى مجلس الأمن *S/2015/125 المقدمة بتاريخ الأمم المتحدة ، بتاريخ ٢٠/٢/٢٠١٥، الأمم المتحدة، (٢٠١٥)، الفقرات من ٧٢ إلى ٨١
- ٢ - للمزيد من الإطلاع على جميع القرارات: الأمم المتحدة، (٢٠١٥)، قرارات لجنة مجلس الأمن بشأن اليمن، <https://www.un.org/sc/suborg/ar/sanctions/2140/resolutions>، ٢٠١٧/٨/١٤
- ٣ - نفس المرجع السابق
- ٤ - رسالة فريق الخبراء المعني باليمن المقدم إلى مجلس الأمن S/2015/125 * المقدمة بتاريخ الأمم المتحدة ، بتاريخ ٢٠/٢/٢٠١٥، الأمم المتحدة، (٢٠١٥)، الفقرات من ١٨٢ إلى ١٩٦
- ٥ - للتحقق من ذلك زيارة: تقارير الدول عن التدابير المتخذة، لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) بشأن اليمن، (٢٠١٥)، الأمم المتحدة ، <https://www.un.org/sc/suborg/ar/sanctions/2140/implementation-reports> ، ٢٠١٧/٨/١٤

ثالثاً

المساعي والجهود المحلية والدولية للحد من الفساد متعدد الجنسيات

تأسيس مبادرة ستار من قبل الدول الثمان والأمم المتحدة :

مع قيام ثورات الربيع العربي العام ٢٠١١ بادرت مجموعة الدول الثمان لإيجاد حلول عاجلة؛ تضمن مصالحها من جهة، وتمتص غضب الشارع العربي من جهة أخرى. فأسست ما يسمى بمبادرة ستار لاسترداد الموجودات، وهي مبادرة تهدف - وفق ما أعلن عنه- لملاحقة واسترداد أموال الشعوب النامية المنهوبة والمهربة.

العديد من دول المنطقة العربية وأوروبا أنظمت للمبادرة؛ وهي تخطط أساساً للحفاظ على مصالحها في دول الربيع العربي، والتي كسبتها خلال العقود الماضية؛ مستغلة فساد الأنظمة الحاكمة فيها.

ومنذ تأسيس مبادرة ستار عقدت العديد من المؤتمرات والورش والمداوولات، وشكلت العديد من اللجان، ومشاريع التشريعات. إلا أنه وحتى الآن لم يسترد سنتا واحداً من أموال تلك الدول إلى خزائنها مرة أخرى، بل إن الدول المتهممة باستقبال الأموال المنهوبة وتبييضها أصبحت المسيطرة على ملفات الدول المنهوبة منها، كما هو حال الملف اليمني بمبادرة إستار؛ الذي وضع تحت إدارة دولة الإمارات - المتهممة أصلاً باستقبال وتشغيل أموال الرئيس السابق علي صالح وأفراد أسرته وأتباعه.

وفي مسار آخر عمدت العديد من الدول ذات المصالح الإقتصادية والسياسية لإفشال تلك الثورات، ونشر الفوضى؛ خوفاً من قيام أنظمة حكم جديدة مستقرة وشفافة؛ يمكن أن تفتح ملفات الفساد المتورطة فيها حكومات الدول الأجنبية وشركاتها عابرة القارات.

مؤتمر الحوار الوطني وطرحه للحلول لجرائم الفساد متعدد الجنسيات وإنهاء الصراعات والخلافات :

إستمر مؤتمر الحوار الوطني ما يقارب عاما كاملا، ناقش خلاله ٥٦٠ شخصا يمثلون غالبية الأحزاب والقوى المحلية وفئات المجتمع المختلفة أهم قضايا اليمن ومشاكله، والبحث عن حلول لها. أخذت جوانب الصراع والتوتر وخطوط التصدع الجزء الأكبر من الحوار.

وقد خرج المؤتمر بوثيقة شاملة إتفق عليها الجميع، إلا أنها كانت تمثل عائقا لمطامع ومشاريع بعض الأطراف المشاركة؛ وهو ما حدا بها للسعي للسيطرة على السلطة بالقوة، وإيقاف مراحل تطبيق مخرجات الحوار الوطني، وخاصة إقرار الدستور الجديد وطرحه للاستفتاء.

اشتملت وثيقة مخرجات المؤتمر على قرابة ١٨٠٠ من القرارات والتوصيات، ووثيقة ضمانات^(١). وبرنامج

١ - وثيقة مخرجات الحوار الوطني، (٢٠١٣/٢٠١٤)، الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل - اليمن، مكتب رئاسة الجمهورية اليمنية، www.

زمني في حالة تنفيذها؛ فهي كفيلة بتغيير السياسة العامة للدولة تجاه قضايا الفساد متعدد الجندسيات، ورسم سياسة وطنية مستقبلية تقوم على الشفافية والعدالة في توزيع الثروات، وتحقيق العدالة الإنتقالية. ولعل أهم ما تضمنته مخرجات الحوار فيما يخص هذه الدراسة هي:

١. إيقاف جميع المناقصات الجديدة المتعلقة بالقطاعات النفطية في الجنوب ومأرب، وإلغاء كافة العقود الإحتكارية المرتبطة بها وبخدماتها، ومراجعة جميع إتفاقيات الحدود وإتفاقيات التنقيب والبيع للموارد الطبيعية والنفطية والغازية، والإلتزام بالشفافية حيالها.
٢. التحول نحو نظام الأقاليم، ومنح الأقاليم صلاحيات واسعة في الإدارة والإشراف على الثروات الطبيعية، مع التأكيد على العدالة في توزيع الثروات لجميع الشعب اليمني.
٣. مراجعة وتقييم جميع التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد والحفاظ على المال العام.
٤. وضع دستور جديد يقضي بصراحة يجرم الحصول على الأموال من جهات خارجية تحت أي مسمى، واعتبار ذلك خيانة عظمى. ويمنع ويجرم التدخلات الخارجية في شؤون اليمن، ودعم الجماعات والأشخاص. ويضمن عدم فرض أي فكر أو مذهب أو منعها بالقوة. وينص صراحة على إلأ حصانة لشاغلي الوظائف العليا، وتجريم العبث بالثروات الطبيعية وتطبيق الشفافية.
٥. إصدار قانون للعدالة الإنتقالية والمصالحة المجتمعية.
٦. إلزام الدولة باسترداد جميع الأموال والأراضي المنهوبة العامة والخاصة بالداخل والخارج، ومساءلة ومحاسبة ناهبيها، والتأكيد على أنها قضايا لا تسقط بالتقادم.
٧. مساءلة ومحاسبة جميع المتورطين بالاستيلاء على ثروات الجنوب وجميع أنحاء اليمن، وتحديد النفط. واستعادة الثروة التي تم نهبها من الجنوب.
٨. رد الإعتبار لمدينة عدن ومينائها ومطارها، ومكانتها الإقتصادية العالمية، واستعادة موقعها السيادي والدولي.

رابعاً

النتائج والتوصيات التي تقدمها الدراسة

من خلال استعراضنا للفساد متعدد الجنسيات في اليمن يتضح لنا الدور الذي ساهمت به جرائم الفساد في تأجيج الفتن والصراعات باليمن كالتالي :

- كان لجرائم الفساد في قطاع النفط بالمحافظات الجنوبية من قبل الشركات الأجنبية ونافذين ومشايخ ورجال أعمال غالبيهم شماليين الدور الأبرز في اندفاع الشارع الجنوبي نحو مطالب الانفصال، وزرع ثقافة العدا والكراهية للشماليين، وعزز ذلك التصدع مطامع شركات ودول أجنبية في السيطرة على الموانئ والمنافذ البحرية اليمنية.
- الفساد المستمر في استخراج النفط والغاز من محافظة مأرب كان له دور لا يمكن تجاهله في إشعال أقوى جبهات الحرب الأهلية الحالية باليمن.
- ستظل الثروات النفطية والغازية والمعدنية اليمنية مصدر خراب وإثارة للقلاقل أكثر مما هي مصدر للتنمية مستقبلاً؛ إذا استمر المجال مفتوحاً أمام التدخلات الخارجية ومطامع الشركات الأجنبية وضعفاء النفوس من اليمنيين، وتهديداً للمزيد من الحركات الانفصالية المسلحة والتصدع المناطقي في تهامة والجوف وغيرها مستقبلاً.
- الأموال المقدمة من دول أجنبية متعددة إلى أطراف وقوى ونافذين محليين باليمن خلقت خطوط تصدع مذهبية وحزبية ومناطقية وصعدت من حدة التوتر إلى الإشتباكات المسلحة والإنقلاب على النظام.
- منح الحصانة من الملاحقة القضائية في المبادرة الخليجية جعل الأموال الوطنية المنهوبة والمهربة خارج اليمن أكبر داعم للصراع ولإعاقة السلام باليمن.

وبالتالي نلخص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كالتالي :

١. يتضح جليا أن الفساد متعدد الجنسيات لعب دورا رئيسيا في خلق بؤر التصدع وإشعال الصراعات باليمن.
٢. إنتهج نظام حكم الرئيس السابق علي صالح سياسة خاصة، ساهمت في تنامي الفساد متعدد الجنسيات وحماية المتورطين فيه من جهة، وزرع ودعم بؤر الصراع والتوتر بين المجتمع اليمني من جهة أخرى؛ مدعومة بالفساد متعدد الجنسيات.
٣. خطوط التصدع والحروب الأهلية باليمن ستزداد اتساعا بالمستقبل؛ إن لم يتم التصدي لجرائم الفساد متعدد الجنسيات والحد منه.
٤. ضعف الوعي الجماهيري تجاه الخطر الذي يمثله الفساد متعدد الجنسيات على استقراره وازدهاره، والتقصير من الجهات الرسمية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والباحثين في هذا الجانب؛ شكل عوامل قوية ساهمت في تزايد حدة ذلك الخطر.
٥. إشتملت مخرجات الحوار الوطني على قرارات ومعالجات وخطط كافية وشاملة للتصدي لجرائم الفساد متعدد الجنسيات، ومعالجة أثارها وإنهاء الخلافات والنزاعات بالمجتمع اليمني.
٦. القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشأن اليمن ستسهم بقوة في الحد من المشكلة محل الدراسة؛ إن تم تطبيق البنود المتعلقة بجرائم الفساد كاملة.
٧. أي إتفاقيات أو حلول سياسية لإيقاف الحرب وإنهاء الأزمة الحالية باليمن لن تنجح في تحقيق السلام والإستقرار الدائم؛ إن لم تنص صراحة على إلغاء الحصانات عن جرائم الفساد ومرتكبيها، وضرورة التطبيق الكامل لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني.
٨. عمليات التحالف العربي لدعم الشرعية باليمن أُسْتُغِلَّت بشكل سيئ من دول مشاركة فيه؛ كشفت عن سوء نواياها بالاستمرار في زراعة الكراهية، تمهيدا لارتكاب جرائم فساد متعدد الجنسيات يخدم مصالحها على حساب المصالح القومية للشعب اليمني.

التوصيات

١. العمل على إيقاف الحرب الأهلية وعمليات التحالف والرجوع لطاولة الحوار بين الأطراف المتصارعة دون تدخل أجنبي؛ يعد خطوة رئيسية للحد من جرائم الفساد متعدد الجنسيات ودورها في تأجيج الصراع والتصعد بالمجتمع اليمني.
٢. يتوجب على قواعد الأحزاب السياسية والقوى المحلية اليمنية تغيير قياداتها التقليدية وتصعيد قيادات جديدة شابه ومعتدلة وكفؤة وغير متورطة في وحل الفساد متعدد الجنسيات.
٣. تفعيل دور المجتمع المدني والناشطين ووسائل الإعلام للتصدي لجرائم الفساد متعدد الجنسيات، وتوعية المجتمع بدوره في إثارة الصراعات وتأجيج التوتر والتصعد بالمجتمع من خلال التحقيقات الإستقصائية حولها، والترويج الإعلامي لنتائج التحقيقات والترافع أمام القضاء المحلي والدولي.
٤. ضرورة تكثيف الدراسات والأبحاث المتخصصة في هذا المجال، والتعمق فيه بما يمكن من وضع خطط واستراتيجيات فاعلة وقابلة للتطبيق للقضاء على المشكلة أو الحد منها قدر الإمكان.
٥. خلق حراك جماهيري متنوع وواسع للضغط على الأطراف المتصارعة والأمم المتحدة؛ للتمسك بمخرجات الحوار الوطني وإلغاء الحصانات. والتشديد على التنفيذ الكامل للبنود المتعلقة بقضايا الفساد ومرتكبيها بقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة في أي مبادرات أو إتفاقيات للسلام بالشأن اليمني. وذلك من خلال إطلاق حملات ومبادرات توعوية وحملات التغريدات والتوقيعات في مواقع الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعي، وتشجيع ومساندة الوقفات الإحتجاجية والمظاهرات السلمية وغيرها من أدوات الحراك الشعبي الهادفة.
٦. الضغط لإعادة نشاط كافة اللجان والفرق المنبثقة عن مؤتمر الحوار الوطني وفي مقدمتها لجنة دراسة وتقييم التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد والحفاظ على المال العام. وذلك بعدة طرق أكثرها جدوى هي التنسيق مع المنظمات الدولية ذات العلاقة والجهات المانحة مثل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ومنظمة الشفافية الدولية والمانحين. وإقناعهم بالضغط على السلطات المحلية القائمة باليمن لإعادة تفعيل تلك اللجان، وإقناع المانحين بتوفير الدعم اللازم لتغطية أنشطتها.
٧. بلورة كافة التوصيات السابقة في إستراتيجية سياسية عامة، تحقق الجدية في الشفافية والعدالة والشراكة الواسعة في مواجهة الفساد متعدد الجنسيات، وأثاره على التصدعات والصراعات المحلية باليمن.

إن استمرار الصراع والحرب الأهلية الحالية في اليمن وإستمرار تدخل التحالف العربي في الصراع سيستمر خطر الفساد متعدد الجنسيات في تأجيج التصدعات الحالية وإنتقالها للأجيال القادمة.

والحل الأفضل هو بالعودة للحوار وإيقاف الحرب وفق مرجعيات مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل والقرارات الأممية خاصة فيما يتعلق بالأموال المنهوبة والمهربة ومحاكمة المتورطين فيها، ويتوجب على السلطات اليمنية رسم سياسة جديدة تركز على الشفافية والجدية في محاربة الفساد وتحقيق العدالة الإنتقالية.

على المجتمع المدني ومراكز الدراسات والأبحاث ووسائل الإعلام والقوى والشخصيات اليمنية المحايدة الغير المتورطة في الصراع الحالي أن تلعب دورا محوريا في الكشف عن خطر الفساد المتعدد الجنسيات وتوعية أطراف النزاع والشارع اليمني بشكل عام بالتصدي له وعدم التورط فيه والعمل للحد من إنتشاره ومواجهة آثاره التخريبية في وحدة وتلاحم المجتمع وأمن الوطن واستقراره.

الخاتمة

إنتهى بعون الله،،،،

الباحث / طاهر محمد الهاتف

قائمة المراجع

١. (٢٠١٢) القصة الكاملة لاستعادة ميناء عدن بعد سنوات من التدهور، نشوان نيوز، <http://nashwannews.com/news.php?action=view&id=20184> ، ٢٠١٧/٨/١٥
١. (٢٠١٦) ، "التهجير بالهوية" رافقتها انتهاكات وممارسات قمعية بحق المواطنين الشماليين بعدن، موقع يمنات الإخباري، <http://www.yemenat.net/2016/06/255357> ، ٣ نوفمبر ٢٠١٧.
١. (٢٠١٦) بن دغر للزبيدي وبن بريك عمليه التهجير لا يجوز للمواطن اليمني، يمن نيوز، <https://www.youtube.com/watch?v=FhDcRHWhCZI> ، ٢ نوفمبر ٢٠١٧.
١. الأمم المتحدة، (٢٠١٤)، قرار عقوبات الأمم المتحدة، صالح، علي عبدالله، <https://www.inter-pol.int/en/notice/search/un/5837306> ، ٧ أغسطس ٢٠١٧ .
٢. الأمم المتحدة، (٢٠١٥)، تقرير فريق الخبراء المعني باليمن المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٠/٢/٢٠١٥، الفقرات من ١٨٢ إلى ١٩٦
٣. بركنز، جون، (٢٠١٢). الإغتيال الإقتصادي للأمم – إعارفات قاتل إقتصادي، الطبعة العربية الأولى، (ترجمة مصطفى الطنطاوي و عاطف معتمد). (تقديم شريف دلاور) القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب(تاريخ النشر الأصلي ٢٠٠٤).
١. تقارير الدول عن التدابير المتخذة، لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) بشأن اليمن، (٢٠١٥) ، الأمم المتحدة ، -<https://www.un.org/sc/suborg/ar/sanctions/2140/implementation-reports> ، ٢٠١٧/٨/١٤ م.
٢. خلاصة تقرير لجنة التحقيق بقضية تأجير ميناء عدن من شركة موانئ دبي، الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - اليمن، قطاع التحري والتحقيقات، (٢٠١٢).
٣. د.محسن، يحيى صالح، (٢٠١٠)، "الفصل الثالث: الفساد في القطاع النفطي في اليمن"، "خارطة الفساد في اليمن"، الطبعة الأولى، صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، الأفاق للطباعة والنشر
١. رسالة فريق الخبراء المعني باليمن المقدم إلى مجلس الأمن *S/2015/125 المقدمة بتاريخ الأمم المتحدة ، بتاريخ ٢٠/٢/٢٠١٥، الأمم المتحدة، (٢٠١٥).
٢. طابور اللجنة الخاصة، صحيفة الشارع، صنعاء، ٣ يونيو ٢٠١٢، العدد ٢٣٧.
٣. قرار إتهام بالقضية رقم (٢٢٧) لعام ٢٠١٦، وثيقة صادرة برقم (١٥١) وتاريخ (٢٦ ديسمبر ٢٠١٦)، اليمن، النيابة العامة، نيابة استئناف الأموال العامة الثانية.
١. قرارات: الأمم المتحدة، (٢٠١٥)، قرارات لجنة مجلس الأمن بشأن اليمن، -<https://www.un.org/sc/suborg/ar/sanctions/2140/resolutions> ، ٢٠١٧/٨/١٤ .

١. قناة الجزيرة الفضائية، كرمان، صفاء، (٢٠١٣/٦/٢٦)، تقرير، نفط الجوف أكثر من نفط السعودية، <https://www.youtube.com/watch?v=ik4mOCGEimA> ، ١٣ أغسطس ٢٠١٧ م.
١. قناة الجزيرة، (٢١ أغسطس ٢٠١٧)، الوصاية، برنامج للقصة بقية، <https://www.facebook.com/AJA.STF/?ref=ts&fref=ts> مشاهدة مباشر ٢١ أغسطس ٢٠١٧.
١. قناة الجزيرة، البكري، حمدي ، تاريخ النشر ١٩ يناير ٢٠١٥،، تقرير إعلامي، شيخ قبائل مأرب يهددون بقطع الكهرباء والنفط، <https://www.youtube.com/watch?v=NNngSuRfzvQ> ، ١٠ أغسطس ٢٠١٧.
١. قناة روسيا اليوم، الرشد، خالد، (٢٠١٣/٣/١٥)، رحلة في الذاكرة، اعترافات القاتل الاقتصادي جون بيركنز، مقابلة تلفزيونية، ج ١ ، <https://www.youtube.com/watch?v=mDRuoc6MSZA> ، تاريخ الولوج : ٨ أغسطس ٢٠١٧ م.
١. قناة معين الفضائية، الصرمي، عارف، (١٩ يوليو ٢٠١٧)، مقابلة تلفزيونية : حميد الأحمر يعترف ويقرّ بأن والده كان يستلم أموالاً من السعودية بالإضافة إلى علي صالح، بوابة اليمن الإخبارية، <https://www.youtube.com/watch?v=YqmSDGL-Z0U> ، ١٣ أغسطس ٢٠١٧.
٢. كيف يتم نهب النفط من الجنوب، تحقيق صحفي، صحيفة القضية، عدن، الجمعة ٣١ يناير ٢٠١٤، العدد ٣٣١.
٣. مذكرة استقالة الوزير إلى رئيس الجمهورية برقم ون.م(٦٥) بتاريخ (١٨ يناير ٢٠١٤)، مكتب رئاسة الجمهورية اليمنية.
٤. المعلومات الخطيرة التي اقصت كبير خبراء تشغيل القطاع النفطي في مأرب عن منصبه وحولته الى عامل نجاره، صحيفة المستقلة، صنعاء، ١ ديسمبر ٢٠١٢م، العدد ١٨١.
٥. مقابلة تلفزيونية هاتفية مفتوحة مع الشيخ عبدالله بن صالح بن شطيف بن خالد، من كبار مشايخ قبائل همدان بمحافظة الجوف، عضو الجمعية العمومية لمنظمة أوتاد لمكافحة الفساد، صنعاء، السبت ٩ ديسمبر ٢٠١٧.
٦. مقابلة شخصية مغلقة مع : نور باعباد، رئيسة قطاع المجتمع المدني بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، صنعاء، من أبناء المحافظات الجنوبية، فدق تاج سباً، بحضور بينون القطراني، ١٩ أغسطس ٢٠١٧.
٧. مقابلة شخصية مفتوحة مع : القاضي نبيل العزّاني، كبير المحققين بقضية تأجير ميناء دبي من شركة موانئ دبي بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد باليمن ونائب رئيس الهيئة حالياً، مقر الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، صنعاء، ١٢ أغسطس ٢٠١٧ + مقابلة هاتفية تكميلية، ٢٠ أغسطس ٢٠١٧.
٨. مقابلة شخصية مفتوحة مع الشيخ حمير الأحمر – الأخ غير الشقيق للشيخ حمير الأحمر ، نائب رئيس البرلمان – منزل الشيخ عبدالله الأحمر، صنعاء، العام ٢٠١٥ بحضور المهندس يوسف الحشار.

٩. مقابلة شخصية مفتوحة مع المهندس أحمد دارس، وزير النفط المستقيل من حكومة باسندوة ووزير النفط الحالي في حكومة بن حبتور، بحضور رمزي العلفي، منزل أحمد دارس، صنعاء، ٢٥ مارس ٢٠١٧.
١٠. مقابلة شخصية مفتوحة مع بروفسور حمود العودي، رئيس قسم علم الاجتماع بجامعة صنعاء والخبير بالتنوع والتصدعات بالمجتمع اليمني، صنعاء، مركز العودي للدراسات (مركز دال)، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٧.
١١. مؤتمر الحوار الوطني الشامل، (٢٠١٣)، محتوى القضية الجنوبية، رؤية مقدمة من الحراك الجنوبي السلمي إلى فريق القضية الجنوبية بمؤتمر الحوار الوطني، صنعاء.
١٢. الهاتف، طاهر محمد، (٢٠١٣). حماية الموارد الإقتصادية وتحديات التنمية المستدامة – إتفاقية بيع الغاز اليمني المسال حالة دراسية. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تدشين حملة الضغط المجتمعي بشأن إتفاقيات بيع الغاز اليمني المسال، مركز منارات للدراسات التاريخية وإستراتيجيات المستقبل، صنعاء، ١٧ سبتمبر، ٢٠١٣ م.
١. وثيقة مخرجات الحوار الوطني، (٢٠١٣/٢٠١٤)، الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل – اليمن، مكتب رئاسة الجمهورية اليمنية، www.ndc.ye/ndc_document.pdf، ١٦ أغسطس ٢٠١٧ م.
١. اليمن، وزارة النقل، (٢٠١٢)، هيئة مكافحة الفساد تقر فسح العقد مع موانئ دبي العالمية، http://mot.gov.ye/view.php?news_no=489، ٢٠١٧/١٢/١٣.
١. اليمن، وزارة النقل، (٢٠١٧/١٤)، تقرير برلماني: اتفاقية الشراكة مع موانئ دبي أدت الى إضعاف النشاط في الميناء ولجنة وزارية لحل الإشكال ودياً، http://mot.gov.ye/view.php?news_no=489، ٢٠١٧/١٢/١٣.

إخلاء مسؤولية

وجهات النظر والآراء الواردة في الموجز/الورقة

خاصة بالمؤلفين فقط

ولا تعكس السياسة الرسمية

أو تحدد توجه معهد نواة.